

### «النظرية العالمية الثالثة» أحد مذاهب «الاشتراكية الإسلامية» (الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية) (\*)

ل.ب. بوريسون

الصادرة في الفترة الأخيرة. وتهدف هذه المقالة إلى تفصيل الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية التي تشكل منطلقاً لهذا المذهب. وكما نعتقد، فإن صياغة مسائل التطور الاجتماعي - الاقتصادي للمجتمع في «النظرية العالمية الثالثة» تحظى بالاهتمام، لأنها تمثل بذاتها منظومة من الآراء، أكثر اكتمالاً وتفصيلاً من مذهب «الاقتصاد التوحيدي» مثلاً، الذي يطرحه رجال الدين الإيرانيون، أو من المذاهب المشابهة التي تطرحها الأوساط المختلفة، الرسمية منها وغير الرسمية. وأكثر من ذلك، فإن هذه النظرية تتصف بطابع معادٍ للرأسمالية أكثر وضوحاً من غالبية المشاريع الأخرى الهادفة لإقامة أنظمة اجتماعية - اقتصادية وفق مبادئ الإسلام.

بنتيجة ثورة الفاتح من أيلول (سبتمبر) عام 1969 وصل إلى السلطة في ليبيا ممثلو الجناح اليساري للفتات الوسطية، الذي اتصف برنابجهم بالطابع

ليس نادراً في ظروف اشتداد الصراع في البلدان النامية حول اختيار طريق التطور، أن تجد الميول العادية للرأسمالية تعبيراً لها في طرح الخيارات المختلفة «للاشراكية» الدينية. ومن ضمنها «الإسلامية». وفي ليبيا صيغ واحد من هذه المذاهب في أطر ما يعرف بـ«النظرية العالمية الثالثة». القائمة على الآراء الدينية والقومية حول تاريخ المجتمع المعاصر، وتطوره. وبالرغم من الإعلان رسمياً أن هدف هذا المذهب يتمثل «ببناء مجتمع اشتراكي حقيقي»، فهو يمثل بذاته فعلياً واحداً من مذاهب «الاشتراكية الإسلامية»، يقوم أساسه على مقولة إنشاء نظام اجتماعي - اقتصادي مستند على «الآراء الاشتراكية المتجسدة في الإسلام».

لقد عولجت السمات العامة «لِلنظرية العالمية الثالثة»، على سبيل الذكر، في مؤلفات ل.ر. بولونسكايا، أ.خ. وفا<sup>(1)</sup> وم.ت. شيبانيان<sup>(2)</sup>

(\*) تأتي هذه الدراسة في سياق مجموعة من المقالات يتضمنها الكتاب الصادر عن معهد الاستشراف التابع لأكاديمية العلوم السوفياتية عام 1985 في موسكو تحت عنوان: الإسلام: مسائل الإيديولوجيا، الحق، السياسة والاقتصاد. وعليه فإن هذه الدراسة تمثل وجهة نظر سوفياتية في النظرية العالمية الثالثة، كما هو واضح من طريقة العرض والمناقشة والتوجه بشكل عام. ومجلة الفكر العربي، تنشر هذه الدراسة اسهاماً في اغناء النقاش حول النظرية العالمية الثالثة ومعاورتها من وجهات نظر مختلفة.

المشاريع الاجتماعية - الاقتصادية ذات الطابع التقدمي . لكن، وفي الوقت ذاته، لم يقدر كل هذا على الحد من استخدام الظروف المؤاتية للإثراء السريع من قبل البرجوازية المحلية والناشئة بنتيجة ضعف مواقع المنافسين الأجانب، وتوسيع السوق الداخلي، الناجم عن ارتفاع مستوى حياة السكان . وإذا كان عدد «رجال الأعمال» في ليبيا يبلغ 3700 شخصاً في عام 1968 (غالبيتهم من المستعمرين الإيطاليين)، فإن عدد «رجال الأعمال» الليبيين بلغ 4600 شخصاً في عام 1979 . وخلال الفترة عينها ارتفع عدد مؤسسات الصناعة التحويلية العائدة للملكية أفراد وشركات مساهمة من 106 (61% من عدد المؤسسات الإجمالي)، إلى 128 (50%)<sup>(8)</sup> .

بالرغم من ذلك، كانت البرجوازية تفضل توظيف الأموال بشكل أساسي في فرعي التجارة والعقارات، اللذين يؤمنان دورة أكثر سرعة لرأس المال . وأدى ذلك إلى تراكم قسم كبير من الأموال المتملصة من رقابة الدولة في أيدي التجار والمقاولين وأصحاب الأبنية، وإلى نمو غير منسجم للفروع غير المنتجة في الاقتصاد، مما تعارض مع النهج الاستراتيجي للقيادة الليبية الهادف للقضاء بسرعة على التخلف . إلى ذلك، كانت البرجوازية تعارض الخطوات الاقتصادية - المجتمعية - التقدمية التي يجري تنفيذها في البلاد، والتي اعتُبرت «يسارية أكثر من اللزوم»، وبالتالي مصحوبة بالخطر على مصالحها . كذلك، رأى رأس المال الأميركي العالمي في سياسة الثورة الليبية خطراً على مصالحه، واستخدم علاقاته برأس المال المحلي للتدخل في شؤون ليبيا الداخلية .

كانت المشاكل التي واجهتها القيادة الليبية في السبعينات هي بشكل عام نموذجية بالنسبة للدول النامية التي - كما أشار وزير الخارجية السوفياتي، وفي حينه، غروميكو - يصطدم سعيها «نحو ترسيخ الاستقلال السياسي، ومن أجل التقدم الاقتصادي

العام، وأدى من حيث الجوهر إلى طرح شعارات مثل «تحقيق الحرية الكاملة لهذا الشعب (الليبي) - ل.ب.». على الصعيد السياسي ومن ثم الاجتماعي، «إقامة المجتمع الاشتراكي العربي»، «تحقيق الرفاهية لكل المواطنين»، وإزالة وطأة الشقاء إلى الأبد<sup>(3)</sup> . وأعلن منذ البدء أنه يجب إقامة المجتمع الجديد وفق مبادئ «الاشتراكية الإسلامية»<sup>(4)</sup> . وبما أنه لم يكن يوجد عند أعضاء مجلس قيادة الثورة الذي استلم السلطة القناعات المتبلورة، بشكل متكامل وبرنامج العمل المُصاغ بدقة، فقد طُبِع نشاطهم اللاحق بنوع من التجريبية الاجتماعية والسياسية . وتوجّهت الخطوات الأولى لمجلس قيادة الثورة لتصفية سيطرة الاحتكارات الامبريالية على اقتصاد البلاد . وفي أعوام 1971 - 1974 تحقق التأميم الكلي أو الجزئي (-81% من الأسهم) للشركات النفطية الأجنبية، واتخذت الاجراءات لوضع عدد من مؤسسات الصناعة التحويلية والبنائية، النقل العام، المصارف وشركات التأمين (أي ما لا يقل عن 51% من الأسهم) تحت إشراف الدولة<sup>(5)</sup> . وأكثر من ذلك، حُجزت في عام 1970 ملكية 25 ألف مُستعمر إيطالي طُردوا من ليبيا (أي 37 ألف هكتار من الأراضي، المخازن، والوُرش)، ووزعت على الليبيين<sup>(6)</sup> . كذلك حُجزت أراض تعود للعائلة المالكة، الوزراء، وكبار الوجهاء .

إلى ذلك، وفي ظروف أقصى التخلف الاقتصادي . لم يكن التأميم بذاته قادراً على حل المشاكل الاقتصادية في البلاد . في ظل هذا الوضع، عمدت القيادة الليبية التي انتهجت طريق إنشاء اقتصاد معاصر، إلى إعطاء الأولوية لقطاع الدولة، وأقرت خطة إنمائية لثلاث سنوات، وُظف بنتيجتها مبلغ 5 مليارات دولار في الصناعة والزراعة<sup>(7)</sup> . وشرع بتنفيذ برنامج لاستصلاح الأراضي الجديدة . وبالتالي، تحققت في ليبيا، في النصف الأول من السبعينات،

الجنح اليميني منها الذي تلاقى مع البرجوازية الكبيرة والمتوسطة. وأشار معمر القذافي في خطابه البرنامجي الذي ألقاه في الظهرة، والذي صرح فيه بضرورة إنشاء دولة في ليبيا «تقع قطعاً تحت إشراف الإسلام والجماهير الشعبية»، إلى وجود «طفيليات اجتماعية» ترفض «المشاركة في الجهود الجماعية» وتهمك في «المؤامرات والتخريب»<sup>(11)</sup>. وظهرت إلى الوجود فئة لا تؤمن بالتقدمية، وفي مسار الصراع حول آفاق تطور البلاد. كانت القيادة الليبية تطالب بوضع البلاد على طريق التقدم الاجتماعي، معتبراً الرأسمالية نظاماً مجتمعياً قائماً على السرقة والنهب المُشرَّعين بالقوانين السائدة في مجتمع كهذا<sup>(12)</sup>. لقد أشار أوليانوفسكي في معرض وصفه للتطور الحاصل في أواسط السبعينات في آراء الفئات الوسطية في ليبيا وفي بعض البلدان الأفريقية الأخرى إلى أن «الأهداف الوطنية العامة ذات الطابع المعادي للرأسمالية فضلاً عن التناقضات المجتمعية تدفع هذه الفئات إلى تجذير مواقفها. وتخفيف ارتباطها بالعناصر البرجوازية الوطنية. وإعلان الأهداف الاشتراكية»<sup>(13)</sup>. في الوقت ذاته، وإذا كان السعي لبلوغ الأهداف المطروحة في المجال الاقتصادي والمجتمعي قد دفع بالقادة الليبيين لرفض الرأسمالية، فإن طابع الوعي المجتمعي لم يكن يسمح لهم بالخروج من أطر وجهات النظر التقليدية بالسرعة المطلوبة. إذ إن إحدى المميزات الخاصة بليبيا تمثلت دائماً بالتأثير القوي والثابت للدين الإسلامي على سكانها. ويشير بريماكوف ي. م. إلى أن «الإسلام يستند على 13 قرناً من التأثير النشط والدائم على حياة المجتمع، فدرجة تدنُّ السكان في البلدان الإسلامية تاريخياً عالية بما فيه الكفاية. والإسلام، مثل أي دين آخر، يؤثر مباشرة على العلاقات في العائلة والمجتمع، ويحافظ على تقليديتها... وهو بنظر المؤمنين ليس فقط نظاماً دينياً، إنما هو أيضاً «نمط حياة»<sup>(14)</sup>. إلى ذلك، ترتبط مواقع الإسلام في

والاجتماعي، بمقاومة عنيدة من قبل القوى الامبريالية والرجعية المحلية»<sup>(9)</sup>. وطرح مجلس قيادة الثورة مهمة إنشاء قاعدة صناعية معاصرة وزراعة عالية المكننة. إن مهمة كهذه كانت تفترض تعبئة كل موارد البلاد في نطاق قطاع الدولة، وتخطي تخلف البلاد الاقتصادي العام، وكسر الإرث الاقتصادي للفترة الاستعمارية السابقة، وبالتالي إعادة بناء البنى المجتمعية. وأيدت فئات واسعة من الشغيلة الليبيين (ولو أن هذا كان يتم، بشكل عفوي) تطور ليبيا في طريق التقدم المجتمعي، وأدركت أن هذا يستجيب لمصالحها الحيوية. ولكن، وفي الوقت نفسه. طرحت البرجوازية - وجزئياً البرجوازية الصغيرة - أمامها أهدافاً مناقضة، باتجاه التطور الرأسمالي. وكان هذا يهم الاحتكارات الأجنبية، الساعية للحفاظ على مواقعها في ليبيا وتثبيتها واحدة من المناطق الأطراف في النظام الرأسمالي العالمي.

في ظل الظروف الناشئة واجهت القيادة الليبية - موضوعياً - مسألة الطريق اللاحق لتطور البلاد. وارتعن حل هذه المسألة، في الكثير، بنسبة القوى الطبقية والسياسية. إضافة إلى مميزات الوعي المجتمعي لسكان ليبيا. وكان يوجد من بين السكان المحليين الـ 2249 ألف شخص (عام 1973) حوالي 905 آلاف (40%) من الفلاحين، 123 ألف (عام 1976 - سكان منتجون فقط) من التجار والحرفيين، 7 آلاف (عام 1969 - سكان منتجون فقط) من العمال<sup>(10)</sup>. وفي ظل هذه الظروف، ولما كان الفلاحون سلبين سياسياً، والعمال قليلو العدد. لعبت الفئات البرجوازية الصغيرة من السكان الدور القيادي في النضال التحرري. وانتقلت بعد ثورة أيلول (سبتمبر) سلطة الدولة بالضبط إلى أيدي ممثلي هذه الفئات. ومع ذلك، انعكست عمليات الاستقطاب المجتمعي المحتدمة بعد عام 1969 على وضع الفئات الوسطى بشكل خاص، وأدت على الصعيد السياسي إلى فرز

الظروف المعاصرة، ودرجة تطوره الإيديولوجي والسياسي. في كل حالة، «بمستوى التقدم المجتمعي الذي بلغه البلد المذكور وسكانه المسلمون وبالتغيرات في حركة التحرر الوطني وبأولوياتها وباصطفاف القوى السياسية وبمستوى الوعي القومي والطبقي وبمقاييس نشاطية الجماهير، وفي نهاية المطاف بتوجيه النظام الحاكم، خاصة في المسائل المرتبطة بالمواجهة العالمية بين المنظومة الرأسمالية من جهة، والاشتراكية من جهة أخرى»<sup>(15)</sup>.

وفي ظروف ليبيا، كان التوجه إلى المقاييس الإسلامية التقليدية طبيعياً، (حيث بقيت البنى المجتمعية محافظة جداً، وكانت التغيرات تجري فيها ببطء والفواصل الطبقة غير واضحة، وحيث ساد تعدد الأنماط في الاقتصاد، واستمر الدين عاملاً هاماً بالنسبة لغالبية السكان الذين استوعبوا التبدلات الجارية في أطر المفاهيم القديمة والمألوفة). وتمثل ليبيا بشكل عام حالة جد نموذجية للبلدان التي يقطنها السكان المسلمون، و(بما أن المذاهب الإيديولوجية للقيادة الليبية تنسب بالتحديد إلى النظريات «الانبعائية») فإن «الانبعاث» الإسلامي يصبح في ظل هذه الحالة النموذجية نموذجاً للوعي المسيطر عند الفئات الوسطى (الحرفيين، صغار التجار، فقراء المدن). وتمتاز هذه الفئات - كما يشير م. ت. ستيانيانيس - بأنها «من جهة تضمر الكره لأساليب الاستغلال القطاعية، ومن جهة أخرى لا تقبل بالرأسمالية بنتيجة معاناتها من «أعباء» النظام البرجوازي، الناجمة عن منافسة رأس المال الكبير. إنها، برفضها للماضي غير البعيد وسعيها لتحقيق آمالها، تتوجه نحو الماضي البعيد مُضفية الطابع المثالي على الفترة الإسلامية الأولى»<sup>(16)</sup>.

لقد كان من الطبيعي أن يتوجه القادة الليبيون في ظل الحالة القائمة إلى المقاييس التقليدية؛ وأدى ذلك إلى أن «المجتمع الجديد، النقي، الحر، التقدمي،

والاشتراكي» الذي افترض إقامته صار «مجتمعا لا يمثل فيه ليبي واحد للآخر، بل يمثل الجميع لله، فيمجدون اسمه ويسعون للتقرب منه وحده»<sup>(17)</sup>. ونظر إلى التوجه الجديد: «النظرية العالمية الثالثة» بوصفه «خياراً بين المادية الرأسمالية والإلحاد الشيوعي»<sup>(18)</sup>. أما الجوانب الاقتصادية لهذه النظرية، كما يؤكد أنصارها، «فلا تمثل بذاتها اكتشافاً جديداً، إنما تستند على الإسلام»<sup>(19)</sup>. والقذافي نفسه، يربط مبدأه مباشرة بالدين الإسلامي، مُصرحاً: «بقراءة الجزء الثاني من «الكتاب الأخضر»<sup>(20)</sup>... ستجدون الشرح والتفسير الأصيل للشرائع الإلهية كما هي معطاة في القرآن... إن القسم الثاني من «الكتاب الأخضر» هو تحقيق لمبادئ القرآن»<sup>(21)</sup>. لكن الزعيم الليبي يشير إلى أن الحديث لا يدور فقط حول إنشاء اقتصاد يستند على مُسلمات الدين الإسلامي. إنما حول «الاشتراكية الإسلامية». ويشير قائلاً: «نحن اشتراكيون ولكن في أطر القرآن: نحن اشتراكيون، ولكن ضمن الحدود التي يسمح بها ديننا»<sup>(22)</sup>. ورسمياً، يعتبرون في ليبيا أن هذه الطريق هي وحدها التي تسمح بتحقيق الحل الرئيسي لمشاكل المجتمع الاقتصادية وتأمين الوفرة المادية وبلوغ الانسجام المجتمعي، (وهذا نموذج من نماذج أيديولوجي «الاشتراكية الإسلامية»)<sup>(23)</sup>؛ وهم يتعرضون بالنقد الحاد للرأسمالية، ويطالبون بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويعارضون سيطرة الاحتكارات الأجنبية. وبالفعل، يذهب مؤيدو «النظرية العالمية الثالثة» في مذهبهم، أبعد من الكثير من مؤيدي مذهب «الاقتصاد الإسلامي»، الذين يكتفون عادة بالدعوة للتحرر من التبعية لرأسمال الأجنبي، وتنظيم الإنتاج على قاعدة التخطيط الحكومي والاكتفاء الذاتي. وفي الوقت ذاته يُسلمون بوجود الملكية الخاصة إلى جانب الملكية التشاركية والحكومية. إلى ذلك، تُستخدم منطلقات الدين الإسلامي في

فقدان الإنسان لحرية. واكتملت الثورات البرجوازية المؤدية إلى الرأسمالية<sup>(27)</sup>. ولكن لا يكشف أيديولوجيو «النظرية العالمية الثالثة» عن أسباب نشوء الاستغلال والتناقضات المجتمعية. وينسب مؤيدو هذا المذهب كلاً من المجتمع العبودي والإقطاعي والرأسمالي والشيوعي (يُقصد «بالشيوعية»، الاشتراكية الواقعية) إلى المجتمعات الطبقية. ويركّز اهتمامهم الرئيسي على دراسة النظامين الرأسمالي و«الشيوعي»، لكونهما النظامين الاقتصاديين والمجتمعين الرئيسيين الموجودين في الوقت الراهن.

أما المهم، حسب رأي مؤيدي «النظرية العالمية الثالثة»، فهو ما تتصف به للرأسمالية أي «الملكية الخاصة التي تقوم على انتاج الاجراء دون حق لهم في الانتاج الذي ينتجونه فيها»<sup>(28)</sup>.

وتتصف الرأسمالية «بغيا ب مراقبة معينة، بالمنافسة الحرة، وبالسوق الحر»<sup>(29)</sup>، وبسيطرة «الطبقة البرجوازية الأنانية المسترشدة بالمصالح الخاصة»<sup>(30)</sup>. وأدت الرأسمالية في العالم على الصعيد الشامل إلى نشوء «حالة اقتصادية شديدة الخطورة. إن عشرات الملايين من الناس لا يملكون عملاً في البلدان الرأسمالية. أما ديون البلدان النامية فلقد بلغت مئات المليارات من الدولارات، بحيث يقع الكثير منها على وشك إعلان الإفلاس، وغير قادر على تسديد ديونه»<sup>(31)</sup>.

وحسب رأي القذافي - لا ينحصر الاستغلال فقط في مجال الانتاج، إنما يتعداه إلى التجارة وإلى تأجير العقارات، ويشير إلى أن «العمل المنتج يزيد من عدد السلع وليس من كلفتها، بينما يستدر التاجر الأرباح برفعه لسعر السلعة»<sup>(32)</sup>. ويلحظ لاحقاً أن «المنتوج يمر عبر سلسلة متكاملة من مختلف الوسطاء... بينما يرفع كل، من هؤلاء الوسطاء سعر المنتوج من أجل الكسب الخاص بحيث يصل إلى /المستهلك بسعر مضاعف بثلاث، وحتى بأربع مرات»<sup>(33)</sup>. وبنتيجة

«النظرية العالمية الثالثة» فقط من أجل التعليل الديني للدراسة الاقتصادية - المجتمعية المستندة على مثل هذه المفاهيم الاقتصادية السياسية مثل «القيمة الزائدة» و«فائض الإنتاج» و«وقت العمل الضروري» و«الزائد» و«الريح» و«الاستغلال»، و«الملكية الخاصة» و«المجتمعية»، «ملكية الدولة»، «التوزيع»، «المقايضة»، «الاستهلاك» إلى ما شابهه. وبشكل عام، تشابه المهام المطروحة بالاستناد إلى هذه الدراسة (أي التحرر من تسلط الاحتكارات الامبريالية، تحقيق الاستقلال الاقتصادي، تأمين الظروف التي تمنع العناصر الرأسمالية من الاستئثار بالمواقع الهامة في المجالات الاقتصادية والمجتمعية، تقوية قطاعات الدولة والقطاعات ذات الإدارة الذاتية في الاقتصاد على أساس معادٍ للرأسمالية وتوسيعها، إجراء الإصلاحات الزراعية بما يتلاءم مع مصلحة أوسع الجماهير الفلاحية، نشر الحركة التعاونية، تحقيق الثورة الثقافية... الخ) نقول تختلف في الواقع مع تلك التي تطرحها عملياً الديمقراطية الثورية في كل البلدان النامية، ولكن، وفي الوقت ذاته، فإن القيام بدراسة وصياغة المهام في أطر مذهب «الاشتراكية الإسلامية» يضيفان على المبدأ الليبي خصائص مميزة. ينطلق القذافي في معالجته للمسائل المجتمعية والاقتصادية من ضرورة كشف أسباب الإجحاف<sup>(24)</sup>. وحسب رأيه، لم يكن الإجحاف المجتمعي موجوداً في المجتمع البدائي، الذي جعله مثالياً، والذي ينظر إليه بوصفه «اشتراكية طبيعية...». حققت استهلاكاً متساوياً تقريباً لإنتاج الطبيعة بين الأفراد<sup>(25)</sup>. وكان لاحقاً... استحوذ فرد على أكثر من حاجته من الثروة هي ظاهرة الخروج عن القاعدة الطبيعية، وبداية فساد وانحراف حياة الجماعة البشرية، وهي بداية ظهور مجتمع الاستغلال<sup>(26)</sup>. وأدت هذه العملية «في مرحلة الانتقال من المجتمع البدائي إلى المجتمع الطبقي الإقطاعي، إلى

ذلك، تعني عملية «الشراء - البيع ببساطة انتقال أموال الشغيلة إلى التجار»<sup>(34)</sup>. هكذا، بنتيجة دراسة التجارة في ظل الرأسمالية يصل مؤسسو «النظرية العالمية الثالثة» إلى استنتاج صحيح، يتلخص بأنها تمثل بذاتها واحداً من أشكال الاستغلال. وتؤدي إلى إثراء البرجوازية التجارية على حساب الطبقات الباقية في المجتمع. وفي الوقت ذاته، فإن هذا الاستنتاج ليس كاملاً بما فيه الكفاية، لأنه يُنظر إلى مسألة رفع سعر السلعة بمعزل عن مسألة تكونه - كحصول على الربح الإضافي فقط. ويُعتبر تأجير العقارات شكلاً آخر من أشكال الاستغلال. ويجري التأكيد في هذا الصدد على أن التأجير يؤدي إلى أن «الإنسان الذي يعيش تحت سقف منزل لا يملكه... لا يمكنه أن يكون حراً... إنه يتعرض لأحد أشكال الاستغلال»<sup>(35)</sup>.

ولا يبحث مؤيدو «النظرية العالمية الثالثة» عن الجواب على السؤال عن أسباب هذا الشكل من الاستغلال في أسلوب الإنتاج، وإنما في السيكلوجيا. ويصرحون أن «أولئك الذين يمارسون الاستغلال لا يقومون بذلك من أجل الاستغلال بذاته... وإنما لضمان وسائل الوجود لهم ولأولادهم. وطالما توجد مشكلة ضمان وسائل الوجود وطالما يوجد استغلال»<sup>(36)</sup>. ويمكن «القضاء عليه فقط... عندما يؤمن المجتمع الاشتراكي الجديد... وسائل الحياة... للغني الذي يراكم الآن الرأسمال بهدف ضمان وجوده... إذا قمنا بحل هذه المشكلة سيعم الفردوس الأرض كاملة»<sup>(37)</sup>.

ويقتر المذهب الليبي الرسمي بحقيقة انقسام المجتمع إلى طبقات. وينسب مؤيدوه البرجوازية والاقطاعيين، وكل الفئات الاجتماعية «التي فقط تأخذ من الدولة دون تقديم أي مقابل... التي تستهلك فقط»<sup>(38)</sup> إلى الطبقات المستغلة، ويناقضوها بالمنتجين «الذين يؤلفون غالبية سكان العالم»<sup>(39)</sup>، أي «القوة

المنتجة الفعلية»<sup>(40)</sup>. إلى ذلك، ينسب أنصار «النظرية العالمية الثالثة» إلى الطبقة العاملة، المنتجين، وكذلك «الفنيين، المهندسين والعلماء»<sup>(41)</sup>. إنهم لا يكشفون عن مفهوم «الطبقة». ويجري الإقرار بالصراع الطبقي، ولكن على أنه واحد من تجليات «الصراع في سبيل السلطة»، أي أنه نزاع من أجل الأهداف السياسية البحتة. وتطرح عملياً مهمة إزالة الطبقات عبر تحويل الشغيلة والعمال المأجورين إلى «شركاء في الانتاج» يعملون في المؤسسات ذات الإدارة الذاتية. وفيما يخص «الشيوعية»، فيُنظر إليها على أنها نظام اجتماعي «يتحول في ظله العمال المأجورون للنظام الرأسمالي إلى عمال مأجورين للحكومة»<sup>(42)</sup>. وبما أنه يحتفظ بالأجر، فإن «العلاقة بين الشاري والبائع تقوم، كما في السابق، على فكرة الربح». و«تتحول ملكية وسائل الإنتاج من الفرد إلى الحكومة، إلا أن مشكلتها تبقى قائمة»، كذلك يبقى قائماً «عنصر الإجبارة» في اختيار الإنسان لمهنته<sup>(43)</sup>. بسبب كل هذا، يُعتبر أنه - وفي ظل «الشيوعية» -، لم يتمكن نهائياً من حل المشاكل الاقتصادية - الاجتماعية في المجتمع، بالرغم من القيام بمحاولة من هذا النوع.

وتجدر الإشارة إلى التركيز الذي تقوم به أجهزة الدعاية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية عندما يدور الحديث عن «النظرية العالمية الثالثة» على ما تحتويه من نقد «للشيوعية»، متعمدة الصمت حول الحقيقة بأن هذا المذهب يتصف بشكل عام، وبالدرجة الأولى، بالطابع المعادي للرأسمالية. وعلى ما يبدو يُبتغى من ذلك تحقيق هدف سياسي محدد: دق إسفين التناقض بين ليبيا وأصدقائها المجريين، ان الاتحاد السوفياتي والبلدان الأخرى في المنظومة الاشتراكية، وزرع بذور عدم الثقة في العلاقات بينها. وفيما يخص القادة الليبيين، فإنهم يميلون بشكل عام إلى أن نظريتهم تتعارض مع الاشتراكية العلمية بدرجة أقل من تعارضها مع المذاهب البرجوازية.

112

الثالثة»، بتشديدهم على أن نظام الأجرة يحرم المنتجين من الحقوق في كل المنتج الذي صنعوه، لا يذهبون أبعد من الإشارة إلى هذه الحقيقة. ولا يقيمون التمايز بين القيمة الزائدة في ظل الرأسمالية والمنتج الفائض في ظل الاشتراكية، عندما لا يكون «ممكناً». . . استغلال الإنسان للإنسان، إذ لا يمكن تحويل وسائل الإنتاج، المصانع، الآلات، الأراضي والخ إلى ملكية خاصة<sup>(50)</sup>.

وكما يعتبر القذافي، فإن الطريق لحل المسائل الاقتصادية - الاجتماعية يمر عبر «تحرير الإنسان وحاجاته من عدم العدالة، الاستغلال والقهر»<sup>(51)</sup>. ويشير إلى أن «النظرية العالمية الثالثة» هي «نظرية تحرير الحاجات في سبيل تحرير الإنسان»<sup>(52)</sup>. ووفق رأيه، يمكن بناء المجتمع الاشتراكي الجديد فقط «باشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان وذلك بتحرير هذه الحاجات من سيطرة الغير وتحكمه فيها»<sup>(53)</sup>. إن «وسائل العيش» تسد الحاجات وعليها أن تتألف من حصة في الانتاج مقابل الانتاج<sup>(54)</sup>، وتوزع على العاملين حسب العمل، إذ «يخصص لهم المجتمع نصيباً معيناً من الثروة مساوياً لتلك الخدمة. . . إن نصيب الأفراد لا يتفاوت إلا بمقدار ما يقدم الواحد من خدمة عامة أكثر من غيره»<sup>(55)</sup>. ويجب أن يؤدي تحقيق هذا المبدأ إلى تسوية نهائي لكفاح الإنسان من أجل استكمال حريته وتحقيق سعادته باشباع حاجاته ودفع استغلال غيره له ووضع حد نهائي للطغيان وإيجاد طريقة لتوزيع ثروة المجتمع توزيعاً عادلاً حيث تعمل بنفسك لإشباع حاجاتك»<sup>(56)</sup>.

وكما هو معروف أعار كلاسيكيو الماركسية اللينينية اهتماماً كبيراً لموضوع الحاجات، مشيرين إلى الأهمية «في ظل الاشتراكية لغنى الحياة البشرية، وبالتالي، لأي من أسلوب الإنتاج الجديد ولأي من موضوع الانتاج الجديد: التجلي الجديد للقوة البشرية

وتحدث القذافي نفسه حول هذا الموضوع قائلاً: «يوجد تشابه في بعض النقاط بين أفكاري والماركسية»، و«يمكننا الوصول إلى قاسم مشترك»<sup>(44)</sup>.

لقد أشار كارل ماركس في معرض وصفه للنظام الاشتراكي إلى أنه «من الواضح، يسود هنا المبدأ ذاته الذي ينظم تبادل البضائع، لأن هذا الأخير هو تبادل لقيم متساوية. المضمون والشكل تغيرا هنا، لأنه في ظل الظروف التي تغيرت لا يمكن لأحد أن يقدم سوى عمله، ولأنه، ومن جهة أخرى. لا يمكن أن ينتقل أي شيء للملكية الأفراد سوى أغراض الاستهلاك الفردي. أما فيما يتعلق بتوزيع هذه الأخيرة بين المنتجين الأفراد، فيسود المبدأ عينه القائم في ظل تبادل السلع المتساوية: كمية معينة من العمل في أحد الأشكال تستبدل بالكمية ذاتها ولكن في شكل آخر»<sup>(45)</sup>. وكان ماركس، بإشارته لاحقاً إلى «حتمية هذه النواقص في المرحلة الأولى من المجتمع الشيوعي»، يشدد على أنه سيقضي عليها «في المرحلة العليا من المجتمع الشيوعي، بعد زوال خضوع الإنسان لتوزيع العمل الذي يستعبده، عندما يزول معه التعارض بين العمل الذهني والجسدي: عندما يتوقف العمل أن يكون وسيلة للحياة فقط، إنما يصبح بذاته حاجة الحياة الأولى عندما تنمو إلى جانب التطور المتنوع للأفراد، القوى المنتجة وكل مصادر الثروة الاجتماعية وبسبيل ملآن»<sup>(46)</sup>.

يعبر القادة الليبيون مسألة الأجرة أهمية فائقة، وحسب رأيهم، «كان أهم خصائص الأنظمة الاقتصادية السائدة الآن في العالم هو نظام الأجور الذي يجرد العامل من أي حق في المنتجات التي ينتجها»<sup>(47)</sup>، وتؤدي إلى «نهب دخل العامل من العمل»<sup>(48)</sup>. من هنا يُصاغ الاستنتاج القائل بأن «إلغاء الملكية الخاصة لا يعني القضاء على الاستغلال، الذي يمكن إزالته بإلغاء العمل المدفوع»<sup>(49)</sup>. وهكذا، فإن أصحاب «النظرية العالمية

العمال المأجورين... سيجري تحرر العمال النهائي في الأجرة وسيصبح كل منتج مستهلكاً، حصته في الانتاج دون استقلال لغيره.

ويسلم مؤيدو المذهب الليبي الرسمي بوجود ملكية المجتمع ككل. ولكن فقط في حال افترضنا «أن السلطة السياسية والمحكمة للملكية هي سلطة كل الناس أي: انها سلطة الشعب بكامله يمارسها عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات المهنية»<sup>(64)</sup>. وبذلك يُتجاهل الفرق بين الملكية الاشتراكية وملكية الدولة الرأسمالية، ولا يؤخذ بالاعتبار أن «الاشتراكية هي... احتكار دولة - رأسمالي موجه لخدمة الشعب بأسره، وبالتالي يتوقف أن يكون احتكاراً رأسمالياً»<sup>(65)</sup>.

ويعتبر أنصار «النظرية العالمية الثالثة» أن الأهمية الحاسمة في بناء «المجتمع الاشتراكي الجديد» تعود لإنشاء قطاع الإدارة الذاتية، وفي الوقت ذاته يُخصّص قطاع الدولة بدور ثانوي حتى في ظروف إقامة ما يسمى بسلطة الشعب في البلاد<sup>(66)</sup>. وحسب كلمات القذافي، فإنه إذا كان إسقاط الملكية في ليبيا قد جرى بانقلاب عسكري، فإن استيلاء العمال على المعامل والمصانع، وتحولهم من عمال مأجورين إلى شركاء في العمل، كان ثورة»<sup>(67)</sup>.

وفي أعوام 1977 - 1980 تطورت بعض الشيء آراء ايدولوجي «النظرية العالمية الثالثة» حول «القضاء على الاستغلال في التجارة». وأفترض في البدء تسليم «الوحدات الإنتاجية في القطاع التجاري» للملكية أولئك الذين يعملون فيها<sup>(68)</sup>. وكان يجب على الحوانيت الصغيرة التي لا يُستعمل فيها العمل المأجور أن تبقى في ملكية أصحابها<sup>(69)</sup>. ولكن لاحقاً بالوصول إلى الاستنتاج بأن التجارة الخاصة، وبأي شكل كانت، تمثل بذاتها استغلالاً، طرح القادة الليبيون فكرة إنشاء نظام يجري في ظله بيع السلع بسعر التكلفة عبر شبكة واسعة من الأسواق الشعبية

الجمهورية وللإثراء الجديد للجوهر البشري»<sup>(57)</sup>. لقد أشار كارل ماركس إلى أنه في ظل الاشتراكية «يحل بدل الغنى الاقتصادي والفقر الاقتصادي الانسان الغني والحاجة البشرية الغنية»<sup>(58)</sup>. إلى ذلك، شدد كارل ماركس وفريدريك إنجلز على أن الحل النهائي لهذه المسألة يصبح ممكناً فقط في ظل الشيوعية، عندما «يجب أن تتحول القاعدة غير الصحيحة المستندة على نظمنا الحالية «لكل حسب قدرته»... إلى القاعدة «لكل حسب حاجته». بكلمات أخرى: التمايز في النشاط. في العمل، لا يؤدي إلى أي عدم مساواة، إلى أي امتيازات بمعنى الامتلاك والاستهلاك»<sup>(59)</sup>.

وحسب رأي أنصار «النظرية العالمية الثالثة»، يتم بلوغ «تحرر الانسان وحاجاته» عبر إزالة الأجرة<sup>(60)</sup>. وهنا يجب تقسيم «كل المنتج المنتج» إلى ثلاثة أجزاء، واحد منها يُخصّص لشراء المواد الأولية - ويخصّص الجزء الثاني لشراء المعدات والآلات وبرامج التطوير. ويوضع الثالث بالكامل في تصرف العمال<sup>(61)</sup>. وهكذا تتكرر عملياً فكرة ف. لاسال حول حصول العمال في ظل الاشتراكية على «المنتج غير المنقوص من العمل». والتي بين كارل ماركس عدم صحتها في «نقد برنامج غوثا»، ووصفها من ثمّ لينين بأنها «جملة عامة، غير واضحة وضبابية»<sup>(62)</sup>.

ويفترض دعاة «النظرية العالمية الثالثة» أنه من أجل إلغاء الأجرة يجب تسليم وسائل الإنتاج للمنتجين باعتماد نظام الإدارة الذاتية. ويتوجب على المنتجين في قطاع الإدارة الذاتية الحصول ليس على أجرهم بالإضافة إلى حصتهم في الربح، إنما على حصتهم من «المشاركة في الانتاج»<sup>(63)</sup>. وسيؤدي تجسيد المبدأ المذكور في الحياة، حسب ما أشار معمر القذافي في لقاء مع ممثلي الصحافة والراديو الأوروبيين الغربيين في حزيران (يونيو) عام 1978، إلى تحويل ليبيا إلى «أول مجتمع اشتراكي في العالم. حيث سيتحقق مبدأ: «شركاء لا أجراء». سيُفضى على دور



والجمعيات الاستهلاكية. ولم يؤخذ بالاعتبار، أولاً، أن المعيار المذكور لن يؤدّ - بسبب فعل قوانين السوق - إلى انخفاض أسعار السلع، إنما إلى انتقال الربح كله (الذي كان يتوزع سابقاً بين المُسَلَّم والتاجر) إلى المُسَلَّم أي المجتمع، وثانياً، أن كلفة السلع، حتى في ظل هكذا وضع، سترتفع حتماً بسبب استخدام العمل في عملية التجارة.

وصيغت مبادئ حل موضوع ملكية الأموال غير المنقولة في «القانون رقم 4 حول تحديد عدد من الأسس لملكية الأموال غير المنقولة» الصادر في 6 أيار (مايو) عام 1978<sup>(70)</sup>. لقد حظر القانون المذكور امتلاك الشخص الواحد لأكثر من منزل واحد ليؤجره<sup>(71)</sup>. وانتقلت المساحة السكنية المستأجرة لملكية الشخص الذي يعيش فيها، وأعلنت «ملكية مقدسة غير قابلة للمساس».

ويتمثل الحل الليبي لمسألة ملكية الموارد المعدنية بأهمية خاصة نظراً إلى أن النفط هو في أساس اقتصاد البلاد. ولكن أصحاب «النظرية العالمية الثالثة» يتعرضون لهذه المسألة بالخطوط العامة: «(يجب على الشعب امتلاك النفط)». كذلك لم يُعالج موضوع الإصلاحات في الزراعة بالتفصيل على الصعيد النظري بما فيه الكفاية. فقط، يشير القذافي في «الكتاب الأخضر» إلى أن «الأرض ليست ملكاً لأحد. ولكن يحق لكل واحد استغلالها للانتفاع بها شغلاً وزراعة مدى حياته وورثته في حدود جهده الخاص دون استخدام غيره بأجر أو بدونه، وفي حدود اشباع حاجاته»<sup>(72)</sup>. بالإضافة إلى ذلك، تُطرح فكرة إنشاء «المزارع الاشتراكية، حيث سيعمل الشركاء في العمل»<sup>(73)</sup>.

ويُفترض، وفق «النظرية العالمية الثالثة» إجراء الإصلاحات الاقتصادية بدون احتدام الصراع الاجتماعي. وهذا يُعلل بانسجام تحقيق الإصلاحات مع مصالح المالكين أنفسهم، الذين سيتمكنون من

الحياة بدون قلق على المستقبل، وسيتمخلى الأغنياء بأنفسهم عن ثروتهم وامتيازاتهم لصالح الشعب بعد أن يعوا جوهر «ثورة الجماهير الشعبية». وينظر إلى إنجاز التغييرات الاقتصادية - الاجتماعية التي، كما يشدد مؤيدو النظرية العالمية الثالثة، يجب عليها أن تؤدي إلى القضاء على استغلال الإنسان للإنسان، و«التصفية السلمية للهوة بين الطبقات بهدف بلوغ العدالة الاجتماعية». وإن ظهور «الإمكانات المتساوية»، والتغلب على التخلف، ونشوء «مجتمع الرفاهية القائم على الكفاية والمساواة في توزيع المنتجات» - على أنها تنبع من الإسلام، ومن المبدأ الإسلامي في الحق، العدالة، الحرية والمساواة<sup>(74)</sup>.

ويعتبر القادة الليبيون الإسلام أساساً لمبدئهم في التطور الاجتماعي، وعليه يشاد المذهب الاقتصادي. وباعتبارهم أن مبادئ الإسلام والاشتراكية متشابهة، فإن أنصار «النظرية العالمية الثالثة» يؤسسون لنظريتهم الاقتصادية - السياسية التي تحمل موضوعاً طابعاً معادياً للرأسمالية على قاعدة إيديولوجية محافظة. وتشير ل. ر. بولونسكايا إلى «أن السعي للجمع بين المنطلق العلماني تجاه المسائل المختلفة في البناء الاقتصادي والسياسي والإخلاص لمبادئ الإسلام، يشكل الصفة المميزة «للكتاب الأخضر»، وبالتالي فإن الالتزام بالإسلام ليس «صفة خارجية» (وهي بالضبط ليست موجودة صفة خارجية عند القذافي في «الكتاب الأخضر»)، إنما هي جزء من السيكلولوجيا الاجتماعية، وأداة سياسية لتحريك الجماهير...»<sup>(75)</sup>.

وحسب كلمات الزعيم الليبي نفسه، فلإن ارتباط مذهبه بالدين الإسلامي يُفسر بأن «الإسلام يمثل بذاته، بدون شك، رسالة خالدة، ثورة دائمة، إيديولوجية جديدة، ومصدراً للنظريات الاجتماعية»<sup>(76)</sup>. ويأخذ أنصار «النظرية العالمية الثالثة»، من حيث المضمون، الاقتصاد البدوي الأبوي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج،

وحيث أن «الإسلام، كمذهب للطريق العالمية - الثالثة للتطور» يمثل بذاته واحدة من «الأفكار البسيطة المحددة لأيدولوجية الثورة الليبية»، والمفسرة لجوهر سياسة قادة هذه البلاد<sup>(79)</sup>. إلى ذلك، فإن القذافي، بلجونه إلى التقاليد الدينية كوسيلة لتحريك الجماهير - يشير الباحث م. كجيشكوفياك من جمهورية المانيا الديمقراطية - هو مثل القادة المسلمين الآخرين ذوي الاتجاه الراديكالي، يسعى «لاستخدام تلك المواقف في الاسلام التي يمكنها خدمة التقدم»، ويدعو «لتنقية الإسلام من الترسبات الرجعية... وإزالة كل التناقضات» بين الدين الإسلامي والتقدم الاجتماعي<sup>(80)</sup>.

لكن دور الإسلام في هذا السياق لا ينحصر بالأهداف الدعائية فقط. ويُنظر في ليبيا إلى الدين الإسلامي كعامل هام في تحسيد «النظرية العالمية الثالثة» في الحياة. وكتبت الجريدة الليبية «الجماهيرية» أن «الاشتراكية لا تنحصر بشئيت المراقبة على الاقتصاد الوطني وإجراء الإصلاحات الاقتصادية الاجتماعية، الاشتراكية - هي بناء مجتمع تؤمن للناس في ظله كل الضمانات، مجتمع، تقوم ملامحه المميزة على تراثنا الفكري والروحي الاسلامي»<sup>(81)</sup>.

وحسب رأي مؤيدي هذا المذهب، فإن التغييرات الاقتصادية الاجتماعية التي يقول بها يمكنها أن تتحقق فقط إذا ما أجريت في ظروف البعث الأيدولوجي للمجتمع في أطر الثورة الثقافية التي يجب عليها - كما شدد القذافي في خطابه في الظهرة في 15 نيسان (ابريل) عام 1973 - «أن تستنهض الطاقة الإبداعية الكامنة عميقاً» للجماهير، مما يمثل «أول إنجاز هام للثورة الشعبية»<sup>(82)</sup>. يتوجب على الثورة الثقافية استئصال «أخطاء الوعي» وتأمين انتصار «الوعي الأخضر (أي الإسلامي ل. ب. ب.)». ويجب أن يؤدي تحقيقها إلى بعث الإنسان على قاعدة جديدة - وعي «النظرية العالمية الثالثة»، وفهم ضرورة الالتزام

والذي جعلوه مثالياً، نموذجاً. وكتب الصحافي سالم وحيد في مقالة «إيدولوجية التحرير» المنشورة في مجلة «أفريقيا - اسيا» التي تصدر في باريس: «على ما يبدو ينعكس بقوة على إيدولوجية «الكتاب الأخضر» المعتمدة على الإسلام، السعي للعودة إلى النظام والقوانين التي كانت مميزة للمجتمع البدوي... ولقد تأسس هذا المجتمع على العلاقات المتساوية. مثلاً، فيما يتعلق بتوزيع الخيرات المادية، عدم وجود تراكم للثروات. بالإضافة إلى نظام العمل المأجور. إن السائد في هذا المجتمع هو مصلحة العشيرة وليس مصلحة الفرد. وسد حاجات المجتمع البدوي يشترط حريته وحرية كل أعضاء هذا المجتمع»<sup>(77)</sup>. وحسب رأي سالم وحيد، فإن «مفهوم قوة العمل المأجور» المستبدل بمفهوم «الشركاء لا الأجراء»، ومبدأي «البيت لسكانه»، و«الأرض ليست ملكاً لأحد» إضافة إلى المنطلقات الأخرى في «الكتاب الأخضر» «تنبع من السعي لإحياء العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع البدوي التقليدي»<sup>(78)</sup>. وينطلق م. ت. ستيبانانتس من وجهة نظر مشابهة بتشديده على أن «النهضة» التقدمية للقذافي، «الداعية للتغييرات الراديكالية والتقدم الاجتماعي» تُضفي الطابع المثالي على «العصر الذهبي» للإسلام. وعملياً، تستند «النظرية العالمية الثالثة» في جوانبها الاقتصادية - الاجتماعية على التصورات الإسلامية التقليدية حول العدالة. إزاء المسلمين ومساواتهم أمام الله. وبشكل عام، فإن طرح هذا النوع من المذاهب مميز للعالم الإسلامي المعاصر، لكن ميزة ليبيا تتمثل بسعي قيادتها لتأمين العودة، في الواقع، إلى القيم الاجتماعية والروحية للإسلام «الحقيقي، المنقى من الترسبات اللاحقة».

وتستعين القيادة الليبية بالإسلام لتشريع التغييرات التي تقوم بها في البلاد، مشددة على أنها تنفذ وفق المبادئ الأساسية للدين الاسلامي، ويكتب سالم

بمسلماتها والمشاركة بتجسيدها في الحياة. ويُفترض أن يكون الإنسان الجديد مؤمناً، ويتمثل الإسلام في تدينه لكونه «التعليم الحقيقي». وفي هذه الحالة يُنظر إلى الدين أساساً لوجود الشخصية، بينما الابتعاد عنه سبيل لانحلال الشخصية. ويشير القذافي أن الدين «هو مصدر لأخلاقية الانسان وضميره. وبدون الدين غير ممكنة الالتزامات الأخلاقية في العلاقات بين الناس»<sup>(83)</sup>.

إن القادة الليبيين محقون من حيث المبدأ في تقييمهم لضرورة القيام بالثورة الثقافية، التي لا يمكن بدونها بناء المجتمع الجديد وتعبئة الجماهير الشعبية في النضال ضد الامبريالية ومن أجل التغييرات التقدمية. وتحقيقها يفرضه التصورات السياسية الداخلية. وكتب سالم وحيد أن «السعي نحو المجتمع الطبيعي التقليدي والمتساوي. الذي انطبع بأثر الواقع الليبي والإسلام، بعكس عزم القذافي على أن يبحث من المجتمع المعاصر السلوك وطراز الحياة اللذين أدخلهما المستعمرون الإيطاليون والشركات النفطية، كذلك، وبشكل عام، العلاقات مع المجتمعات الصناعية، واستبدال كل هذا بإحياء القيمة الإيديولوجية لشخصية الليبي العربية الإسلامية... إن إلغاء التجارة الخاصة - وبالتالي طبقة الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين... مس الطبقة الوسطى المتميزة بعلاقة وثيقة جداً مع الغرب. وهكذا، فلإنها مدعوة للانخراط في نظام جديد من القيم والتبادل»<sup>(84)</sup>. وليس من قبيل الصدفة سعي القادة الليبيين للقيام بالثورة الثقافية على قاعدة الدين الإسلامي. وكما يشير أ.م. فاسيليف، فإن التدخل الامبريالي، والاستغلال الرأسمالي والنيوكولونيالي، عنياً أيضاً التعرض للمقاييس الأخلاقية - المعنوية عند الشغيلة، والتي تبلورت في أطر التقاليد الدينية. في ظل هذه الظروف تجدد الفئات الواسعة من السكان في الكثير من البلدان الإسلامية في الإسلام شكلاً للرفض ضد

نموذج الحياة المفروض عليها من الخارج، مع ما تتضمنه من خضوع لبرج الثور الذهبي ومع التعمق اللاحق في الهوة بين الغنى والعوز، ومع نشوء وتثبيت النخبة الفاسدة»<sup>(85)</sup>. ويُفترض من انبعاث «الثقافة الأصلية» لليبيا على قاعدة الإسلام أن يؤدي إلى خلق حاجز أمام الاستعمار الثقافي الجديد للغرب، ولو أنه لابد من الإشارة إلى أن المبالغة المفرطة في «الأصولية» قد يؤدي إلى عزل البلاد عن منجزات الثقافة التقدمية الأوروبية، بما فيها ثقافة البلدان الاشتراكية، مما قد يجعل من الصعب النضال ضد الاستعمار الجديد، وأكثر من ذلك، أن يخلق في المستقبل خطراً متمثلاً بإفراغ الثورة الثقافية من مضمونها.

وتسعى القيادة الليبية لتجسد في الحياة المبادئ الاقتصادية الاجتماعية «لالنظرية العالمية الثالثة». وابتدأت منذ عام 1977 بتحقيق الخطوات العملية في هذا الاتجاه؛ ولكن، ولو أن الممارسة أثبتت أنه من غير الممكن تحقيق هذه الأسس بالشكل الكامل. ويطول قطاع الإدارة الذاتية الذي أنشئ في عام 1978 بشكل أساسي المؤسسات غير الكبيرة، شركات المقاولات والتأمين، الفنادق، دور السينما وما شابه. وبقي غير محقق واحد من البنود الأساسية من المذهب الليبي. والقاتل بأنه يجب أن يعود «منتوج العمل غير المنقوص» لتشغيل «المؤسسات الشعبية»، في الممارسة، جزء على الأقل من القيمة الزائدة تقتطعه الدولة من المؤسسات على شكل ضرائب<sup>(86)</sup>. وبعد إلغاء التجارة الخاصة في أعوام 1979 - 1982 يجري البيع في الأسواق الشعبية والجمعيات الاستهلاكية التي يتم فيها تسويق البضائع بأسعار الكلفة لها. كما كان يُفترض تحقيقه وفق «النظرية العالمية الثالثة». وبالرغم من انتزاع ملكية القسم الأساسي من الاحتياط السكني وإعلانها باسم السكان، فإنهم صاروا يدفعون أقساطاً شهرية إلى خزانة المجتمع. وتنتهج القيادة الليبية سياسة

وجرى التأكيد على هذا النهج في مقررات دورات مؤتمر الشعب العام التي طرحت مهمة الاستمرار حتى النهاية في ترتيب «الانتاج الاشتراكي» في البلاد. وبشكل عام، فإن الاصلاحات الاقتصادية - الاجتماعية التي يجري تنفيذها في ليبيا مدعوة لضمان المسار اللاحق لهذه البلاد على طريق التقدم الاجتماعي.

لقد أدت التغييرات الاقتصادية إلى تبدلات في المجال الاجتماعي. وأدى تطور الصناعة إلى نمو عدد المنتجين. لقد وجهت ضربة ملموسة إلى المواقع الاقتصادية للبرجوازية الكبيرة والوسطى، وجزئياً الصغيرة، وبالتالي إلى مواقعها السياسية. ومع ذلك، فإن البرجوازية البيروقراطية استطاعت التكيف مع الظروف الجديدة واستخدام الموقع في الوظيفة من أجل الإثراء الشخصي. كما يستمر تطور «الرأسمالية» في القرى حيث تشكل المزارع الكبيرة الرأسمالية الطراز 20% من المزارع<sup>(91)</sup>.

ويخلق سعي القيادة الليبية لتحقيق التغييرات الاقتصادية الاجتماعية اللاحقة، ومتطلبات النضال في سبيل ترسيخ الاستقلال الوطني، الأساس الموضوعي لتوطيد علاقات ليبيا بالاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى التي تشكل حليفاً طبيعياً لها في النضال ضد الامبريالية. وسبق أن أكد رئيس الوزراء السوفياتي (السابق - المترجم) ن. أ. تيخينوف أنهم «في الاتحاد السوفياتي يصدق يرغبون رؤية ليبيا دولة متطورة على الصعيد الاقتصادي، تلعب دوراً إيجابياً مهماً في القضايا الدولية، وقادرة على صد محاولات التطاول من الخارج على استقلالها»<sup>(29)</sup>. ويتوخى الاتحاد السوفياتي من تقديم العون للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في إطار تطوير الطاقة الذرية. وصب المعادن الحديدية واللاحديدية، والصناعة النفطية، الغازية والكيميائية، وإعداد الأخصائين الوطنيين الخ، مساعدة هذه البلاد

قائمة على التطوير المبرمج للاقتصاد، وتخفيف التبعية الاقتصادية بالدول الرأسمالية الكبرى، وإنشاء صناعة وطنية وزراعة ممكنة. وحسب الخطة الإنمائية الخمسية لأعوام 1976 - 1980 بلغت توظيفات الرأسمال في بنود «الصناعة والموارد المعدنية» (باستثناء الصناعة النفطية - الغازية)، «الطاقة الكهربائية»، «والأموال الاحتياطية لتنفيذ المشاريع الاقتصادية» ما قيمته 3135 مليون جنيه استرليني، أي 27% من مجموع التوظيفات<sup>(87)</sup>. وخصص في ميزانية الإنماء لعام 1982 في بندي «الصناعة الثقيلة والخفيفة»، و«الطاقة الكهربائية» ما مجموعه 803 مليون دينار ليبي، أو 31% من ميزانية الإنماء.

وحسب خطة أعوام 1976 - 1980 خصص للزراعة 1962 مليون جنيه استرليني، أو 17% من كل التوظيفات<sup>(88)</sup>. وفي ميزانية الإنماء لعام 1982 بلغت المخصصات الواردة في بند «الزراعة» 184 مليون دينار ليبي. أو 6% من ميزانية الإنماء. وتتخذ في البلاد الإجراءات الفعلية للقضاء على استغلال الإنسان للإنسان، ولإنشاء الملكية الاجتماعية. ولتأمين الظروف الكفيلة بالحلولة دون سيطرة العناصر الرأسمالية على المواقع الرئيسية في الاقتصاد وفي الميدان الاجتماعي. لقد جرى في السنوات الأخيرة توطيد قطاع الدولة في الصناعة على أساس غير رأسمالي. وتبرز بوضوح عملية إخضاع الأنماط المختلفة للتأثير النظامي - المتشكل لقطاع الدولة. وتصل حصة هذا القطاع في إنتاج السلع الصناعية إلى 70%<sup>(89)</sup>. وتنفذ في ليبيا الإصلاحات الزراعية بما ينسجم ومصالح الجماهير الفلاحية، ويشجع على توسيع الحركة التعاونية. وينضم إلى التعاونيات (غالبيتها تمويينية - تسويقية) 60 ألف عائلة فلاحية (من أصل 120 ألف عائلة)<sup>(90)</sup>. ويصرح القادة الليبيون أنهم مصممون بحزم على الاستمرار لاحقاً باتباع النهج القائم على إجراء التغييرات الاجتماعية - الاقتصادية التقدمية.

لتحقيق الاستقلال الوطني وبناء اقتصاد متطور، قادر على أن يصبح قاعدة واقعية لإقامة المجتمع الجديد في ليبيا. إن ميزة المساعدات التي يقدمها الاتحاد السوفياتي لليبيا (كما للبلدان النامية الأخرى) تتمثل بأنها تساعد على توطيد قطاع الدولة، وبذلك تساهم في خلق المقدمات لحل سريع للمهام الاقتصادية، وعلى انتقال المنشآت المشيدة إلى الإشراف الوطني الكامل للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، عدا ما تقدمه بالدرجة الأولى من لوازم لإنشاء فروع مفصلية في الاقتصاد الوطني. وتشهد تجربة التعاون السوفياتي - الليبي بشكل مقنع على أن التأييد الثابت الذي يقدمه الاتحاد السوفياتي «لقضية تحرر الشعوب ومساواتها يساعدها في طريقها إلى التحرر والتقدم»<sup>(93)</sup>.

نعتقد أنه يمكن بشكل عام، النظر إلى «النظرية العالمية الثالثة» كواحد من المذاهب الإسلامية في التطور الاقتصادي - الاجتماعي، نموذج لعدد من البلدان الأجنبية المعاصرة في آسيا وأفريقيا. والقواسم المشتركة غير قليلة بين هذه النظرية وهذه المذاهب. مثلاً، ليست جديدة فكرة المؤسسات القائمة على الإدارة الذاتية (فلقد ظهر قطاع الإدارة الذاتية في الجزائر قبل ستة أعوام من الثورة في ليبيا). وي طرح القادة الليبيون، مثل الآخرين من مؤيدي «الاشتراكية الإسلامية»، فكرة إقامة نظام اقتصادي مستند إلى الإسلام<sup>(94)</sup>. أما مبدأ حق المعوزين المطلق بثروة الأغنياء فهو واسع الشبوع، ولكن يجب تحقيقه عبر الإصلاحات من فوق. وأخيراً، لا تمثل بذاتها استثناء الدعوة لتأسيس «الثقافة الجديدة» على «الأصولية» والإسلام. فعلى سبيل المثال أطلق عميد الجامعة الإسلامية بالباكستانية أ.ن. بروخي دعوات مشابهة في مؤتمر العلماء في إسلام آباد معتبراً ضرورة «أسلمة العلم» وتقوية السوعي من «العناصر المضرة التي تتناقض بالكامل وإيماننا المقدس». إلى ذلك، يذهب

الأيديولوجيون الليبيون في آرائهم أبعد بكثير من مؤيدي آراء ما يسمى بالطريق الإسلامي للتطور، والذي تأسس عليه مثلاً مذهب «الاقتصاد التوحيدي» الذي طرحه قسم من رجال الدين الإيرانيين. وإذا كان يتوجب، حسب النموذج الإيراني، أن يصبح نظام الضرائب المعتمد على القرآن<sup>(95)</sup> هو الطريقة الأساسية لبلوغ الهدف المطروح، أي تصفية الاحتكارات والقضاء على الاستغلال، فإن بناء «المجتمع الاشتراكي الحقيقي الجديد» في ليبيا يشترط قبل كل شيء تسليم وسائل الانتاج إلى المنتجين. وحسب رأي الإيديولوجيين الإيرانيين، يجب أن يتم التوزيع ليس فقط حسب العمل، بل وحسب «التدين» و«التفضيل»، بينما يُطرح في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية مبدأ التوزيع حسب العمل فقط.

ولا يذهب أنصار الإيراني «الاقتصادي التوحيدي» عادة أبعد من فكرة تقييد الرأسمال الكبير. وتنظيم الاقتصاد من قبل الدولة. وحسب بريماكوف ي.م.، فإن «الدعوات في جمهورية إيران الإسلامية» من أجل إقفال الطريق أمام أي من أشكال تمرکز الملكية والرأسمال، وحتى المرفقة بالأفعال... غير قادرة على منع تطور الرأسمالية في البلاد<sup>(96)</sup>. بينما تتحقق في ليبيا التغييرات الاقتصادية الاجتماعية التقدمية الطابع.

وإذا أخذ بالاعتبار، بشكل عام، وجود تيارين في «الاشتراكية الإسلامية». واحد منها يفترض «الارتقاء الاجتماعي»، ويعترف بالملكية الخاصة والرأسمالية الوطنية، والثاني (مثلاً المذهب الناصري) يؤكد أن الثورة هي الطريق الوحيد للتقدم والنضال ضد الاحتكارات، والإقطاع، والرجعية، فإنه يجدر نسب المذهب الليبي إلى التيار الثاني<sup>(97)</sup>. وبسرغم من أن التغييرات الاجتماعية كانت إلى وقت قريب تتم «من فوق، وليس «من تحت» (وهذا يميز للناصرية مثلاً)،

فإنها من وجهة النظر الاجتماعية تحمل طابعاً ثورياً، وليس «ارتقائياً». وحسب تقييم البروفسور في العلوم السياسية غ. حبيب، فإن المثل الاقتصادية - الاجتماعية للاشتراكية الليبية «تنطلق من أسس ثورة 23 تموز (يوليو) عام 1952»<sup>(98)</sup>.  
 إن «النظرية العالمية الثالثة»، بإعلانها تأميم وسائل الانتاج وتسليمها للمتجعين (عبر الإدارة الذاتية) أو للدولة، وإلغاء التجارة الخاصة، ونزع الملكية غير المنقولة، وإنشاء «الوحدات الاقتصادية الاشتراكية» في القرية، لكفيلة عملياً خلق المقدمات النظرية والعملية لتطور ليبيا في الطريق التقدمي.

ترجم هذه الدراسة خصيصاً لمجلة الفكر العربي  
 طنوس شلهوب

## الحواشي

- (1) بولونسكايا ل. ر.، وافا أ.خ. الشرق: آراء وإيديولوجيون. موسكو، 1982. (بالروسية).
- (2) ستيانياناش م. ت. المذاهب الإسلامية في الفلسفة والسياسة (القرنين التاسع عشر والعشرين). موسكو، 1982. (بالروسية).
- (3) Evacuation des troupes britanniques. Tripoli, 1971, p. 13.
- (4) فابليس ف. ل. ليبيا. موسكو، 1982، ص 48 (بالروسية).
- (5) أنظر: The Middle East and North Africa. 1975 - 76. L., 1976, p. 529 - 530; The Middle East and North Africa. 1978 - 79. L., 1979, p. 538 - 539; Faïtes et chiffres. Jamahiriya Arabe Libyenne Populaire Socialiste. Tripoli, 1978, p. 64.
- (6) The Middle East and North Africa. 1975 - 76, p. 529; The Middle East and North Africa. 1976 - 77. L., 1977, p. 530.
- (7) «Demain L'Afrique» 24.03.1980.
- (8) المجموعة الإحصائية. طرابلس، 1979، الفصلين 2 و 4.
- (9) أ.أ. غروميكو. السياسة الخارجية للدولة السوفياتية - السلاح الجبار للحزب الشيوعي في النضال من أجل السلم والتقدم الاجتماعي. - أ.أ. غروميكو. من أجل انتصار السياسة الخارجية الليبية. خطب ومقالات مختارة. موسكو، 1978، ص 587. (بالروسية).
- (10) المجموعة الإحصائية. طرابلس، 1979، الفصلين 2,1. أطلس «الأزمة الحديثة». بلدان أفريقيا 1972، موسكو، ص 22 (بالروسية).
- (11) P. Rossi, La verte Libye de Quadhafi. Poitiers, 1979, p. 182 - 183
- (12) معمر القذافي. الكتاب الأخضر. الفصل الثاني. حل المشكل الاقتصادي. والاشتراكية، طرابلس، 1977، ص 33.
- (13) ر.أ. أوليانوفسكي، البلدان المتحررة: الجبهة الاقتصادية والنشاطية السياسية على ضوء نتائج المؤتمر 25 للحزب الشيوعي السوفياتي - مسائل السياسة الدولية للحزب الشيوعي السوفياتي والحركة الشيوعية العالمية. مواد الندوة العلمية - النظرية لعموم الاتحاد السوفياتي والمؤتمر الخامس والعشرون وتطور النظرية الماركسية - اللينينية. م. وسكو، 1977، ص 134 (بالروسية).
- (14) ي. م. بريماكوف. الشرق بعد انهيار النظام الكولونيالي. موسكو، 1982، ص 71 - 72. (بالروسية).
- (15) A.I. Ionova. Soviet Studies of islam in the Oriental Countries (1970 - 1982). Section 5. The 31st International Congress of Human Sciences in Asia and Africa. August 31st - September 7th, 1983. Tokyo and Kyoto. Moscow, 1983, p. 11 - 12.

- (16) م. ت. ستيانيانيس. البعث الإسلامي. «شعوب آسيا وأفريقيا»، 1983، عدد 3، ص 22 - 23. (بالروسية).
- (17) خطاب القذافي أمام العرض العسكري في 1978/9/1. «الفجر الجديد» 1978/9/20.
- (18) The Middle East and North Africa. 1978 - 79, p. 537.
- (19) La Révolution du 1er Septembre. La quatrième anniversaire. Tripoli - Benghazi, 1973, p. 282.
- (20) في الجزء الثاني من «الكتاب الأخضر» للقذافي ترد المبادئ الاقتصادية «للتنظير العالمية الثالثة».
- (21) خطاب القذافي في ذكرى المولد النبوي في 19 شباط عام 1978.
- «Libyan Press Revue», 21 - 23.02.1978.
- (22) La Revolution, du 1er Septembre. Le quatrième anniversaire, p. 289.
- (23) أنظر: أ. أخمدوف. مبدأ الإسلام الاجتماعي. موسكو، 1982، ص 97 (بالروسية).
- (24) المرجع 19.
- (25) معمر القذافي. الكتاب الأخضر، ص 70.
- (26) المرجع السابق، ص 7 - 8.
- (27) مداخلة الرائد عبد السلام جلود في جامعة «الفتاح» أمام الندوة حول «الكتاب الأخضر». - «الفجر الجديد» 1982/11/20.
- (28) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، ص 32.
- (29) «الأسبوع السياسي»، 1979/12/21.
- (30) مقابلة القذافي مع التلفزيون الليبي (1978/11/4) - «الفجر الجديد»، 1978/11/5.
- (31) خطاب القذافي أثناء الاستقبال في بوخاريس (1983/1/21). - «الفجر الجديد»، 1983/1/22.
- (32) خطاب القذافي أمام أعضاء إدارة اتحاد غرف الصناعة والتجارة في الجماهيرية. «الفجر الجديد» 1978/12/7.
- (33) مقابلة القذافي مع التلفزيون الليبي. - «الفجر الجديد» 1979/7/12.
- (34) مداخلة القذافي أمام اجتماع قادة اتحاد غرف الصناعة والتجارة في الجماهيرية «الفجر الجديد». 1978/12/9.
- (35) خطاب القذافي أمام ملتقى اللجان الثورية في نغازي (1979/3/8). - «الفجر الجديد»، 1979/3/10.
- (36) خطاب القذافي أمام الموجهين السياسيين (19 9 3/8) «الفجر الجديد» 1978/6/6.
- (37) المرجع السابق.
- (38) خطاب القذافي أمام ملتقى اللجان الثورية في ليبيا - «الفجر الجديد»، 1976/10/4، مقابلة القذافي مع جريدة «الأرض». - «الفجر الجديد» 1978/11/29.
- (39) خطاب القذافي في مهرجان في طرابلس (1978/5/7). - «الفجر الجديد»، 1978/5/2.
- (40) خطاب القذافي في اجتماع قادة اتحاد غرف الصناعة والتجارة في الجماهيرية. - «الفجر الجديد»، 1979/12/9، مقابلة القذافي مع جريدة «الأرض». - «الفجر الجديد»، 1978/11/29.
- (41) معمر القذافي. الكتاب الأخضر، ص 15.
- (42) «الأسبوع السياسي»، 1979/12/21.
- (43) «الزحف الأخضر» 1981/4/6.
- (44) The Paris Symposium. The intellectual Meeting between the East and west, between Colonel Muammar al - Quaththafi and a Group of Leading European Intellectuals and Politicians. Sliema, 1974, p. 68-69.
- (45) كارل ماركس. نقد برنامج غوتا. - كارل ماركس وفريدريك إنجلز. المؤلفات الطبعة الثانية، المجلد 19، ص 18 - 19. (بالروسية).
- (46) المرجع السابق، ص 19 - 20.
- (47) معمر القذافي. الكتاب الأخضر، ص 15 - 16.
- (48) «الفتاح» 1975/1/25.

- (49) المرجع - 29 .
- (50) لينين ف.أ. الدولة والثورة مجموعة المؤلفات الكاملة. المجلد 33 ص 93 (بالروسية).
- (51) خطاب القذافي في بنغازي في ملتقى اللجان الثورية وأمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية - «الفجر الجديد» 1979/1/6.
- (52) معمر القذافي. الكتاب الأخضر، ص 36.
- (53) المرجع السابق، ص 17.
- (54) المرجع السابق، ص 17 - 18.
- (55) المرجع السابق، ص 31—
- (56) المرجع السابق، ص 31 - 32.
- (57) كارل ماركس. المخطوطات الاقتصادية الفلسفية لعام 1844. - كارل ماركس وفريدريك إنجلز. المؤلفات. الطبعة الثانية، المجلد 42، ص 128 (بالروسية).
- (58) المرجع السابق، ص 125.
- (59) كارل ماركس، فريدريك إنجلز. الأيديولوجيا الألمانية. المجلد 3، ص 542 (بالروسية).
- (60) المرجع - 54 - .
- (61) معمر القذافي. الكتاب الأخضر، ص 8.
- (62) لينين ف.أ. الدولة والثورة. - المجلد 33، ص 92 (بالروسية).
- (63) توصيات اللجنة حول تطبيق شعار «شركاء، لا أجراء». «المنتجون»، 1979/9/1.
- (64) معمر القذافي. الكتاب الأخضر، ص 5 - 6.
- (65) لينين ف.أ. الكارثة الدائمة وكيفية مواجهتها. - المجلد 34، ص 192 (بالروسية).
- (66) «الأسبوع السياسي»، 1978/9/1.
- (67) مقابلة القذافي مع أ. فالانشي. - «Corriera della Sera» 1979/12/2.
- (68) المرجع - 66 - .
- (69) خطاب القذافي في الراديو والتلفزيون (1978/3/19) - «الفجر الجديد» 1978/3/20.
- (70) «الفجر الجديد» 1978/5/7.
- (71) البنود 9,4 في القانون 4 - «الفجر الجديد» 1978/5/7.
- (72) خطاب القذافي (1979/9/1) - «الفجر الجديد» 1979/9/2.
- (73) معمر القذافي. الكتاب الأخضر. ص 18.
- (74) خطاب القذافي أمام الجلسة الختامية للدورة الثامنة لمؤتمر الشعب العام (1983/2/17). - «الفجر الجديد» 1983/2/18.
- (75) بولونسكايا ل. ر.، وفا أ. خ. الشرق: آراء وإيديولوجيون. موسكو، 1982، ص 233 (بالروسية).
- (76) «Afrique - Asie». 26.09.1982
- (77) المرجع السابق.
- (78) المرجع السابق.
- (79) م. ت. ستيانيانيس. حول مسألة دراسة فلسفة شعوب الشرق الأجنبية. - «مسائل الفلسفة». 1983، عدد 9، ص 88. (بالروسية).
- (80) م. غشيكوفيك. الإسلام في الحياة الاجتماعية - السياسية للبلدان العربية. المسائل الراهنة لإيديولوجية حركة التحرر الوطني في بلدان آسيا وأفريقيا. موسكو، 1982، ص 225 (بالروسية).
- (81) «الجهادية» 1983/5/8.



- (82) - La Révolution du 1er Septembre. Le quatrième anniversaire. p. 268; Faits et emblèmes de la Jamahiriya. Tripoli, 1979, p. 8.
- (83) مقابلة القذافي مع ممثلي الصحافة الأجنبية والراديو. - «الفجر الجديد» 1978/6/20.
- (84) «Afrique - Asie» 26.07.1982
- (85) أرفاسيليف. الإسلام في العالم المعاصر. - «الحياة الدولية» 1981، عدد 10، ص 58 (بالروسية).
- (86) المرجع - 66 - .
- (87) The Middle East and North Africa 1978 - 79, p. 549
- (88) المرجع السابق.
- (89) ي. تارابارين. مشاكل أفريقيا في الثمانينات. - «الحياة الدولية»، 1981، عدد 5، ص 51 (بالروسية).
- (90) أ. زاخاروف. ليبيا. - «النشرة العالمية السنوية. السياسة والاقتصاد»، موسكو، 1978، ص 239: «Jeune Afrique» 31.01.1979, p.29.
- (91) المرجع السابق. ص 102.
- (92) كلمة ن. أ. تيخينوف في مأدبة الغداء التي أقيمت على شرف الراحل عبد السلام جلود. «البرافدا» 1983/3/18.
- (93) أندروبوف ي. ف. ستون عاماً للاتحاد السوفياتي. موسكو، 1982، ص 19.
- (94) أنظر: W.Ule. Der arabische Socialismus und der Zeitgenossische Islam. Opladen, 1960, p. 58 - 73.
- (95) بريماكوف ي. م. الإسلام والتطور الاجتماعي في الشرق. - أدب العالم، 1982. التاريخ والمعاصرة. موسكو، 1982، ص 35 (بالروسية).
- (96) المرجع السابق، ص 36.
- (97) أنظر: المرجع 102-103-112، 15 - 21، 1966، p. K. Bräker. Kommunismus und Weltreligionen Asiens. Tübingen, 1966, p. 15 - 21، 112-103-102.
- (98) H. Habib. Libya. Past and Present. Valetta - Tripoli, 1979, p. 108.